جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي

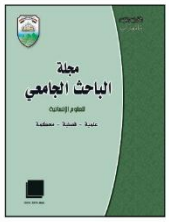

النظام الإداري في بلاد الشام في عهد محمد علي باشا (1831-1840م)

أحمد أحمد العرامي
قسم التاريخ، كلية التربية والألسن، جامعة عمران، اليمن

الملخص:

تناول البحث النظام الإداري في بلاد الشام في عهد محمد علي باشا (1831 -1840م)؛ إذ تم شرح التقسيم الإداري، وشكل نظام الحكم خلال فترة البحث، وتناول السلطة القضائية والتغيرات التي طرأت عليها من حيث الشكل والمضمون، وتطرق إلى مجالس المشورة التي تم تشكيلها.

Abstract:

The research deals with the administrative system in the Levant Region during the period of Muhammad Ali Pasha (1831-1840); the administrative divisions and the ruling system through the period covered in this research have been explained. The research has covered the judicial authority and the changes took places in its form and substance, and shed the light on the consultative councils that have been formed.

المقدمة البحث:

سيطر محمد علي باشا (1769 -1849م) على بلاد الشام خلال الفترة (1831 -1840م)، وحدثت تغييرات على مختلف الجوانب والأصعدة في بلاد الشام، ومنها الجانب الإداري، الذي خضع لتغييرات تناسب الحكم الجديد فيها، وجعل بلاد الشام مرتبطة بمصر.

ويبدأ البحث بعام 1831م؛ لأنه العام الذي سيطرت فيه قوات محمد علي باشا على بلاد الشام. وينتهي بعام 1840م؛ لأنه العام الذي انسحبت فيه قوات محمد علي باشا من بلاد الشام وعادت لحكم الدولة العثمانية.

مشكلة البحث:

يسعى البحث للإجابة عن السؤال التالي: **ما طبيعة وشكل النظام الإداري لبلاد الشام في عهد محمد علي باشا خلال الفترة (1831 -1840م)؟ وما الصعوبات التي واجهته؟ وما النتائج المترتبة على إقامة هذا النظام؟**

أهداف البحث:

- تحديد أوجه الشبه والاختلاف في النظام الإداري لبلاد الشام في عهد الدولة العثمانية وعهد محمد علي باشا.
- وصف طبيعة النظام الإداري لبلاد الشام في عهد محمد علي باشا ومستوياته.
- تحديد المشاكل التي واجهت حكم محمد علي باشا لبلاد الشام وأسبابها.
- عرض نتائج تطبيق النظام الإداري لحكم محمد علي باشا في بلاد الشام.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج التاريخي، القائم على الاطلاع على المصادر المعاصرة للبحث وتحليلها ونقدها،

مثل سجلات المحاكم الشرعية والوثائق، أو مراجع حديثة باللغة العربية، والمعربة، وبعض المراجع باللغة الإنجليزية.

تقسيم البحث:

قُسم البحث إلى أربعة محاور، يسبقها مقدمة، ويليها خاتمة، وقائمة المصادر والمراجع.

- تناولت المقدمة مشكلة البحث، وأهدافه، ومنهجه، وتقسيمه.
- ووضح المحور الأول: التقسيم الإداري.
- وعرض المحور الثاني: شكل نظام الحكم.
- وشرح المحور الثالث: السلطة القضائية.
- وتناول المحور الرابع: مجالس المشورة.
- واحتوت الخاتمة على نتائج البحث، وفي نهاية البحث قائمة المصادر والمراجع.

المحور الأول- التقسيم الإداري:

كانت بلاد الشام خلال الحكم العثماني مقسمة إلى أربع ولايات هي:

أ. ولاية الشام: ومركزها مدينة دمشق كانت تمتد من معرّة النعمان حتى العريش، وبعد القضاء على ثورة واليها العثماني جان بردي الغزالي عام1520م. قام السلطان العثماني سليم الأول (1512 -1520م) بإعادة النظر في حدودها[1] بشكل يمكن من السيطرة عليها ومنع قيام ثورات أخرى، فاقتصرت حدودها على المنطقة الممتدة ما بين دمشق والعريش، وضمت - منذ ذلك الحين - ألوية: دمشق، القدس، غزة، نابلس، صفد، عجلون، اللجون، صيدا، بيروت، الكرك والشويك، تدمر[2].

ب. ولاية حلب: مركزها مدينة حلب. وكانت تضم ألوية حلب، أضنة، كلس، بيرجك، بالس، منبج، معرة النعمان وتركمان، وأعزاز[3].

جـ. ولاية طرابلس: مركزها مدينة طرابلس. وتتألف من ألوية طرابلس، حمص، حماه، السلمية، الحصن، جبلة، اللاذقية[4].

د. ولاية صيدا: مقرها مدينة صيدا نشأت هذه الولاية عام1660م[5]، بعد أن فصلت صفد وصيدا وبيروت، وصور وعكا عن ولاية الشام، لتتشكل منها ولاية صيدا، وذلك بقصد إخضاع سكان جبل لبنان، وقطع الطريق عليهم لمنعهم من القيام بأية ثورة أو أية محاولة استقلالية عن السلطنة[6]، ومقرها مدينة صيدا نفسها.

وكان جبل لبنان يتمتع بوضع إداري خاص في ظل الأمراء المعنيين، بعد أن اعترف بهم السلطان سليم الأول، بشرط الوقوف مع الدولة العثمانية وتقديم الطاعة والضرائب بعد وفاة الأمير أحمد المعني الذي توفي عقيمًا، وتوالى من بعده على الحكم الأمراء الشهابيون منذ عام 1697م وحتى عام1840م [7].

وفي مايو 1832م سيطرت قوات محمد علي باشا على الشام، ووصلت مطلع 1823م إلى كوتاهية. ومنذ ذلك الحين أصبح إبراهيم باشا (1789 -1848م) قائدًا عسكريًا وحاكمًا عامًا لبلاد الشام[8]، كما أصبحت القاهرة المرجع الأعلى لسلطاتها الإدارية والقضائية والسياسية والعسكرية، بعد أن كانت خاضعة للسلطان العثماني في الآستانة، ثم بدأ إبراهيم باشا بتطبيق الأنظمة الإدارية الجديدة، وألغى التقسيمات الإدارية التي كانت سائدة إبان الحكم العثماني، وجعل مقر إقامته في مدينة انطاكية[9] على مقربة من حدود بلاد الشام مع الدولة العثمانية، وذلك لأسباب عسكرية بحتة، كي يتمكن من مراقبة تحركات الجيش العثماني لمنعه من القيام بأي اجتياح عسكري لبلاد الشام من شأنه أن يهدد سلامة حكمه فيها.

وكان إبراهيم باشا قد وجّه متسلمين للمدن الساحلية[10] كصيدا، وصور، وطرابلس، وبيروت، بعد

أن سيطرت قواته عليها في ديسمبر عام 1831م كما عيّن منيب أفندي[11] متسلمًا لمدينة عكا بعد أن سيطر عليها في 27 مايو عام1832م، وطلب من محمد علي باشا تعيين حاكم عام لبلاد الشام؛ ليتمكن من حمايتها من الأخطار المحدقة بها، طالما أنه كان يرى أن بقاءه قرب الحدود الشمالية ضرورة ملحة من جهة وليتمكن أيضًا من الإشراف على شؤون الحكم، ومراقبة أعمال كبار الموظفين والحكام على وفق التقسيمات الإدارية الجديدة من جهة أخرى.

وقام محمد علي بدوره بتنصيب محمد شريف باشا أحد أنسبائه حاكمًا عامًا على بلاد الشام في خريف عام 1832م، وجعله مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بابنه إبراهيم، ومقر إقامته مدينة دمشق[12] مما يشير إلى أن محمد علي جعل هذه المدينة مركزًا لإدارته في بلاد الشام.

لكن محمد شريف باشا لم يكن يتمتع بصلاحيات الحاكم العام لأن إبراهيم باشا كان المرجع الأعلى في الشؤون الإدارية والسياسية، والمخول بتعيين كبار الموظفين من متسلمين وغيرهم. ففي اكتوبر عام 1832م، وبعد تنصيب محمد شريف باشا في منصبه هذا، فوّض إبراهيم باشا الأمير بشير الشهابي، الذي أعلن ولاءه للحكم الجديد، بتسمية متسلمين للمدن الساحلية كصيدا وصور وبيروت[13].

وبعد صلح كوتاهية في شهر مايو عام1833م بين محمود الثاني (1898 -1839م) ومحمد علي باشا، قام إبراهيم باشا برفع سلطة الأمير بشير عن المدن الساحلية المذكورة ووجّه عليها متسلمين جدد حدّد أسماءهم بنفسه، من دون أن يكون لحاكم الشام دورٌ ملحوظٌ في ذلك. غير أن ذلك لا ينفي أن محمد شريف باشا كان يقوم بتسمية متسلمين لبعض المدن الفلسطينية كالقدس ويافا وغيرها[14] على سبيل المثال، لكن هذا الأمر لا يثبت أنه كان يتمتع بصلاحيات الحاكم العام لبلاد الشام.

وكان إبراهيم باشا قد قسّم بلاد الشام إلى ثلاث مديريات بدلاً من الولايات، هي دمشق الشام، وطرابلس، وصيدا، وعلى رأس كل منها مدير مهمته إدارة شؤون الحكم العامة فيها، وجعل هذه المدن مركزًا لهذه المديريات، ونصب الشيخ حسين عبدالهادي في أعقاب القضاء على انتفاضة فلسطين في النصف الثاني من عام1834م مديرًا على مديرية صيدا[15]، وذلك بسبب إخلاصه للحكم الجديد، بعد منيب أفندي. وظل الشيخ حسين عبدالهادي يشغل هذا المنصب إلى أن وافته المنية في النصف الثاني من عام 1837م، فخاطب إبراهيم باشا الشيخ سليمان عبد الهادي أحد أبناء الشيخ حسين قائلاً: "قدوة الأماجد الشيخ سليمان صار معلومنا إعراضكم بخصوص وفاة الوالد والحال من المعلوم أن ذلك بأمر الله تعالى مقدرًا محتومًا وكل منا داخل بعموم هذا القضاء المرسوم فلا يقتضي تفكيركم من هذا البحث"[16]. ثم عيّن الجنرال سيف (1788 -1860م) على مديرية صيدا[17] لثقة الحكم الكبيرة به، ولخبرته العميقة بشؤون الأجانب الذين كانوا يقيمون في المدن الساحلية التابعة لهذه المديرية.

ثم اضطر إبراهيم باشا نتيجة للصعوبات الداخلية التي كانت تواجه حكمه إلى فصل حلب عن مديرية الشام (دمشق)، وجعلها مديرية رابعة، وعيّن إسماعيل عاصم بك مديرًا في عام1838م.

أي أن إبراهيم باشا خلال الفترة من عام(1832 - إلى عام1838م)، أعاد التشكيلات الإدارية التي كانت قائمة في عهد الدولة العثمانية بتسميات جديدة، فأصبحت بلاد الشام مقسمة إلى أربع مديريات بدلاً من أربع ولايات، بالإضافة إلى استمرار وضع إمارة [18]جبل لبنان كما كان عليه سابقًا، لكون الأمير بشير الشهابي كان من

أشد المخلصين للحكم الجديد. وقد ضمت هذه المديريات الأربع اثنين وعشرين قضاء، وثماني وعشرين ناحية، وأكثر من ألف ومائة مدينة وبلدة وقرية ومزرعة، [19] وكانت مديرية دمشق (الشام) أهم هذه المديريات كما كان لواء دمشق أيضًا أهم ألويتها، وقد ارتبطت به أقضية بعلبك والبقاع ودوما والنبك، ووادي العجم، وحاصبيا وراشيا، بالإضافة إلى مدينة دمشق نفسها. وكان لواء حوران التابع لمديرية دمشق يضم أقضية عجلون، والقنيطرة وبصر الحرير ودرعا، وجبل حوران الذي هو أصغر هذه الأقضية وأقلها مساحة.

ويمكن القول إن أهم المشاكل التي واجهها إبراهيم باشا في بلاد الشام هي:

1. عدم القدرة على تحمل أعباء الحكم والإدارة وقيادة الجيش، وفرض الأمن، والتهيؤ الدائم للدفاع عن البلاد بسبب ضخامة هذه المسؤوليات الملقاة على عاتقه كقائد وحاكم عام لبلاد استولى عليها بالقوة.
2. بعد مقر إقامته في أنطاكية عن المدن الهامة والرئيسية في البلاد، الذي حال دون تمكنه من مراقبة ما يجري فيها عن كثب، وضبط الجهاز الإداري ومراقبة أعماله.
3. استمرار الانتفاضات ضد حكمه في فلسطين وجبال العلويين، وجبل حوران، التي أهدرت قسمًا كبيرًا من قدراته العسكرية والمالية، وأتاحت للدول الأوروبية التدخل في شؤون حكمه الداخلية، عبر دبلوماسييها وقناصلها وتجارها في بلاد الشام، بشكل متزايد، فاتسمت سنوات حكمه بالاضطراب والقلق والتبديل المستمر للرؤساء الإداريين في المدن الشامية المختلفة، لا سيما الساحلية والفلسطينية منها.

المحور الثاني- شكل نظام الحكم:

كان إبراهيم باشا نائب محمد علي باشا في حكم بلاد الشام ورأس الإدارة فيها، وهو الذي كان يتلقى أوامره ويقوم بتنفيذها، يساعده في ذلك مرؤوسوه من كبار الموظفين والحكام أو المديرون مثل الطبيب الفرنسي كلوت (Clot) بك (1793 -1868م)، وحنا البحري مدير المالية، والأمير بشير الشهابي (1767 -1850م). [20] وكان شكل نظام الحكم في البلاد موزعًا على النحو التالي:

الحاكم العام لبلاد الشام: شغل هذا المنصب محمد شريف باشا، غير أن وثائق الحكم لتلك الفترة لم تؤكد على تمتعه بصلاحيات هذا المنصب بشكل كامل.

المدير: كان يرأس كل مديرية من المديريات الأربع موظف كبير من الحكام يدعى مديرًا، بدلاً من الوالي في العهد العثماني، ويأتي من حيث الأهمية بعد إبراهيم باشا. وكان يقوم بممارسة الحكم وإدارة شؤونه الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية، ويسهر على حفظ الأمن ورعاية مصالح الدولة في مديريته[21].

المتسلم: يلي المدير من حيث الأهمية الإدارية. وعيّن لكل مدينة مستلم بمثابة الرئيس الإداري فيها "ونصب لكل بلدة متسلمًا من أهل الإسلام". وكان المتسلم يتلقى أوامر المدير وكبار الحكام ويقوم بتنفيذها، ويسهر على رعاية مصالح الدولة المختلفة في مدينته[22].

وكيل المتسلم: يأتي بعد المتسلم من حيث الأهمية، وكان يقوم مقامه في حال غيابه، ويشاركه أعباء الحكم اليومية، وكان يقوم بمخاطبة الجهات الإدارية الأدنى والأعلى لتسيير شؤون الحكم المختلفة مثل مجالس المشورة، والقاضي الشرعي والمحتسب وغيرهم، كما كان يتلقى رسائل وكتب صادرة عن هذه الجهات، خاصة في غياب المتسلم، أو في حال عدم قدرته على مزاولة عمله[23].

المباشر: هو بمثابة أمين سر المتسلم ومدير المالية، ويشرف على تنظيم حسابات المالية وأموال الميري، وتنظيم الضرائب، ويتبع هذا الموظف من الناحية المالية لمدير المالية

في بلاد الشام حنا البحري، الذي كان بمستوى كبار الحكام، لما يتمتع به من صلاحيات كبيرة ومختلفة[24].

المجالس المحلية (مجالس المشورة): شكّل إبراهيم باشا في بلاد الشام وفي كل مدينة يبلغ سكانها من عشرين ألف نسمة فما فوق مجلسًا محليًا يضم ممثلين من الطوائف الدينية، وكبار التجار والأعيان فيها[25].

محافظ بيروت: تميزت مدينة بيروت عن بقية المدن الأخرى بانفرادها بهذه الوظيفة الإدارية التي أضيفت إلى الجهاز الإداري فيها، نظرًا لأهميتها كميناء تجاري هام، ولتواجد التجار الأجانب بشكل كثيف ودائم فيها. وهذا ما جعلها ذات أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية بارزة، دفعت الإدارة الجديدة إلى خلق هذه الوظيفة الإدارية المميزة بغرض السيطرة على مقاليد الحكم فيها واستيعاب نشاطها الاقتصادي المتزايد. وقد أنيطت بمحافظ بيروت بالإضافة إلى إشرافه على مصالح الحكومة في المدينة، مهمة الإشراف على شؤون الأجانب التجارية، وما ينجم عنها من مشاكل متعلقة بالدولة. كما كان يحيل دعاوى السكان إلى الجهات المختصة لبحثها والبت فيها، مثله في ذلك مثل المتسلم ووكيله[26].

شيخ القرية: كان في كل قرية شيخ يدعى شيخ البلد (شيخ القرية) يتولى رعاية مصالح الحكومة في قريته، ويقوم بمساعدة صغار المأمورين والموظفين الذين يمارسون أعمال الإدارة فيها، كجباة الضرائب الذين يقومون بتحصيل الأموال العامة. ولشيوخ كل منطقة شيخ يشرف على شؤونهم ويكون صلة بينهم وبين الإدارة يسمى شيخ المشايخ، ويقوم بتنفيذ سياسة الحكم وتوجيهاته[27].

الناظر: عيّن في كل مصلحة من مصالح الحكومة موظف يشرف على شؤونها، ويكون صلة الوصل بين السلطة الإدارية وبين العاملين فيها ويدعى الناظر، ويشرف على مدبغة الميري ومملحة الجبول، والبريد، وشؤون الأبنية، والأفران[28].

ناظر النظار: ويشرف على نظار كل مصلحة من المصالح ويدير أعمالهم، كناظر نظار المخابز، وناظر نظار الفرايا[29].

وكيل الجمارك: يدير شؤون الجمارك وتحصيل الرسوم الجمركية المطلوبة، ويعمل على تنظيمها، ويطالب بتحصيل الأموال المتأخرة على التجار، ويرسل قائمة بأسماء من تأخر منهم عن تسديد الرسوم المترتبة عليه إلى الجهات الأعلى من أجل القيام بالإجراءات اللازمة ولدفعها لموظفي المالية كالمباشر مثلاً في المدن السامية[30].

وقد شهدت مدينة بيروت بوصفها ميناء البلاد الرئيسي نشاطًا لوكيل الجمارك فيها، وكان التجار الأجانب يدفعون رسومًا على بضائعهم تتراوح من نصف إلى ثلاثة بالمئة، بينما كان يدفع التجار الوطنيون رسومًا تتراوح من 6 إلى 12 بالمئة، ما جعل قسم من التجار الوطنيين يعمل باسم التجار الأجانب للتخلص من الرسوم الباهظة مقابل إعطاء التاجر الأجنبي ما نسبته ثلاثة بالمئة من قيمة بضائعهم[31].

المحتسب: يشرف على أسعار السلع والبضائع في الأسواق العامة والمحلات التجارية ومراقبتها، والقيام بالإجراءات المناسبة لمنع الغش والتلاعب، وإعلام الجهات الإدارية بالمخالفات العامة[32].

ولم تعرف بلاد الشام التوسع في الجهاز الإداري الذي عرفته مصر، كإنشاء الدواوين المختلفة مثل ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وديوان الخديوية (وزارة الداخلية) وديوان المدارس، وديوان البحر، وديوان التجارة والصناعة والمالية. وكان حنا البحري مكلفًا بالإشراف على تنظيم الشؤون المالية في بلاد الشام ومنح لقب مدير مالية، ويتبع لديوان الإيرادات (المالية) في مصر، كما كلف كوت بك

بالإشراف على شؤون التعليم، ولم تشكل هيئة إدارية تشرف على التعليم، وكلف كبار الحكام بالإشراف على الشؤون التجارية والزراعية والحربية والأمنية، دون الارتقاء إلى مستوى تنظيمي مماثل لما جرى في مصر. وبذلك اقتصرت إجراءات الحكم الإدارية على إعادة تنظيم الجهاز الإداري وإدخال بعض المظاهر الجديدة فيه من دون الوصول إلى المستوى الذي وصلت إليه في مصر.

المحور الثالث- السلطة القضائية:

حاول محمد علي باشا تنظيم القضاء على أسس حديثة مستمدة من نمط القضاء الفرنسي، وكانت القاهرة مرجعًا أعلى للسلطات القضائية في بلاد الشام، فكانت الدعاوى ترسل إلى مصر، عند ضرورة تمييزها، لإعادة النظر فيها والبت فيها بشكل نهائي. وهذا ما يشير إلى إضفاء طابع الحكم المركزي على كل مؤسسات إدارة محمد علي في بلاد الشام، وإخضاعها لمركز الحكم في مصر.

ومن الجدير بالذكر أن إبراهيم باشا لم يقدم على اتخاذ أي إجراء من شأنه المساس بالقضاء الشرعي، ولأن القضاء الشرعي يعد مظهرًا من مظاهر الحياة الدينية لمعظم المواطنين في بلاد الشام [33]، مما يوجب مراعاة مشاعر هؤلاء المواطنين لتجنب إثارة الرأي العام الديني. ولقد حاولت إدارة محمد علي أن تجعل السكان - على اختلاف طوائفهم - سواسية أمام القضاء المدني، لا فرق بينهم ولا تفضيل لطائفة دينية على أخرى، فألغى الفروق بين المسلمين وغيرهم من الناحية الشكلية دون المساس بجوهر الفوارق الاجتماعية القائمة.

ولوضع حدّ للرشوة والفساد في السلك القضائي، عمد إبراهيم باشا على معاقبة المرتشي بعقوبات رادعة، ومنح العاملين في القضاء رواتب معلومة كبقية الموظفين، بعد أن كانت رسوم الدعاوى مصدر رزقهم[34].

وبعد تشكيل المحاكم الجديدة وزّع إبراهيم الاختصاصات القضائية بين سلطات متعددة أهمها:

- قاض في كل مدينة مهمته البت في المنازعات التي تتسبب بين الأهالي والنظر في القضايا الجزائية[35].
- محكمة مؤلفة من قاض وعضوين وكاتب لتسجيل محاضر جلساتها، ومركزها مدينة دمشق، سميت بالمحكمة العليا[36].
- قاض للقضاة كان بمثابة محكمة الاستئناف وله حق النظر في الدعاوى المستأنف عليها. وكان لإبراهيم باشا حق الحكم بالإعدام بعد المحاكمة، وتصديق حكم الإعدام الصادر عن كبار الحكام كشريف باشا والجنرال سيف، وإسماعيل بك وغيرهم من الذين منحوا حق إصدار الحكم بالموت.

كما كان لمجالس المدن حق النظر في قضايا الإدارة البلدية المتعلقة بشكاوى المواطنين المقدمة إليها.

ولقد استمر القضاء الشرعي في تأدية مهامه كما كان في العهد العثماني، بدليل سجلات المحاكم الشرعية في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، فكان لكل محكمة كاتب ومحرر ومقيد، بالإضافة إلى القاضي الذي كان يصدر الأحكام القضائية، وكان المتخاصمون على مال الأوقاف، والإجار والاستئجار، والبيع والشراء، والذين يتقدمون بدعاويهم إلى المحاكم الشرعية للبت فيها[37].

يتضح مما سبق أن صلاحيات القضاء في عهد حكم محمد علي باشا كانت موزعة بين جهات عديدة لم تحدد صلاحياتها بشكل واضح، فاختلطت مهامها مع بعضها، وبالتالي كان من الصعب على المواطن العادي معرفة الجهات المسؤولة والمختصة لتقديم شكواه إليها.

المحور الرابع- مجالس المشورة:

حاول إبراهيم باشا تنظيم الجهاز الإداري في بلاد الشام، بشكل يحقق هدفه في جعلها وحدة إدارية متماسكة، تشكل بعدًا استراتيجيًا وسياسيًا لمصر. فأنشأ مجالس محلية سميت بمجالس المشورة، مثلت فيها الطوائف

الدينية المختلفة. لتكون مع غيرها من التشكيلات الإدارية الأخرى أداة الحاكم الفاعلة.

وقد كان لاحتكاك الفرنسيين بالمصريين أثناء حملة نابليون بونابرت على مصر (1798 -1801م) أثر واضح في مختلف أوجه وأنماط الحياة الإدارية والسياسية من خلال الديوان الاستشاري الذي شكله نابليون بونابرت (Napoleon Bonaparte) في مصر[38]، والذي ضم عددا من ممثلي الطوائف الدينية وبعض كبار المشايخ والأعيان والتجار المصريين، بقي ماثلاً للعيان، ومؤديًا إلى فكرة مفادها أن هذا التمثيل الشعبي مستحدث وجديد، وبولغ في وصف هذه الظاهرة لدرجة تجاهلت فيها وظيفة الدواوين في الدولة العثمانية كالديوان الكبير والديوان الصغير، اللذين كانا يضمان ممثلين من كبار التجار والأعيان ونقيب الأشراف، وينظران في المسائل المهمة. ولما كان محمد علي داعية للإصلاح والتقدم والتحديث، فلا بد له من أن يتخذ من ذلك المظهر الأوروبي التمثيلي الذي جاء به بونابرت صورة مثلى، لما سيقوم به من إصلاحات إدارية، كبناء مؤسسات جديدة على النمط الأوروبي.

وعلى نحو ما جرى في مصر، سار إبراهيم باشا في بلاد الشام، وأنشأت إدارته مجالس مشورة في المدن الكبرى، مثلت فيها كل الطوائف الدينية، فضم مجلس مدينة دمشق واحدًا وعشرين عضوًا، وضم مجلس مدينة بيروت اثني عشر[39] عضوًا مناصفة من المسلمين والمسيحيين، وكان ناظره مسلمًا، وتكون المجلس في القدس من ثلاثة مسلمين ومسيحي ويهودي[40]، وحاول محمد علي باشا كسب الدول الأوروبية فسمح بنشاط البعثات التبشيرية والقنصليات الأوروبية[41] وأعفى الطائفة اليهودية من المغارم التي كانت مفروضة عليها[42] وبذلك حصل تغيير كبير في مدينة القدس في عهد محمد علي باشا.

وكان لكل مجلس كاتب يحضر يوميًا إلى مقر المجلس قبل حضور الأعضاء، ويقوم بتسجيل أسماء أعضاء المجلس حسب حضورهم بالتتالي، ويرتب الأعمال اليومية التي ستعرض على المجلس في دوامه اليومي والتي تعد عملاً يوميًا يجب إنجازه في ذات اليوم. وأما في حال عدم تمكن المجلس من إنجاز عمله اليومي، فعلى أعضائه الحضور إلى مقر عملهم في اليوم التالي قبل ساعة الدوام الصباحية، لإنهاء ما تبقى من عمل الأمس قبل بداية الدوام الرسمي، ثم تسجل الأعمال المنجزة هذه في اليوم الذي أنجزت فيه.

وكانت صلاحيات كاتب المجلس كبيرة، لدرجة لا تظهر فيها أهمية ناظر المجلس إلا عند التصديق على محضر الاجتماع، فقد كان هذا الكاتب يطلب من الأعضاء الإدلاء بآرائهم كل بحسب خبرته، ويضبط سير الاجتماع، وينبه من ينشغل بأحاديث جانبية مع الآخر، معتبرًا ذلك خروجًا على المصلحة العامة، ثم يقوم بتدوين اسم كل من ينشغل بمثل هذه الأحاديث وبتدوين أقوال الأعضاء دون زيادة ولا نقصان في مسودة المحضر[43].

وفي اليوم الثاني يعود الكاتب لتلاوة محضر الاجتماع بصوتٍ عال، ليتيح للأعضاء الفرصة اللازمة لتعديل آرائهم أو توضيحها، أو إضافة شيء جديد عليها، إذا لم تكن مكتوبة بالشكل الذي كان يقصده هذا العضو أو ذاك، ثم يقوم الكاتب بتبييض المحضر وتقديمه لناظر المجلس لتوقيعه ومهره بخاتم المجلس، وإحالته إلى الحاكم أو المتسلم من أجل تنفيذ مضمونه. وكانت خلاصة المذكرة هذه تدون تحت اسم قرارات.

وكانت هذه المجالس بحاجة إلى مراقبة دائمة للقيام بواجباتها على وجه أمثل، فقد لاحظ إبراهيم باشا تراكما في أعمال مجلس مدينة دمشق لسنة ونصف السنة، فعالج هذا التقصير معالجة سريعة وأمر بحبس أعضائه في قاعة

المجلس إلى أن يتموا رؤية الشؤون الموقوفة" ثم قام بإعلام القاهرة بهذه الحالة السيئة التي آلت إليها مجالس المدن، وطالب بتعيين مفتش يقوم بمراقبة أعمالها، ويكون عملها تحت إشرافه [44].

وإذا كانت هذه المجالس المحلية تعبر عن بعض طموح الحكم في خلق مؤسسات جديدة، على وفق أسلوب عمل يوحي بأنه يمثل نمطًا تمثيليًا جديدًا مستوحى من الغرب، فإن هذه المجالس كانت صورة من مثيلتها في مصر، كإحدى أدوات السلطة لفرض هيمنتها، ولجذب أعيان وكبار تجار المدن ضمن إطار تمثيلي طائفي ووضعهم داخل دائرة الحكم، وجعلهم إحدى أدوات الدولة[45]، "ولأن مصالح كبار الأعيان والتجار ترتبط بمصالح الحكم بشكل يتناقض مع مصالح القاعدة الاجتماعية العريضة التي تقوم عليها الدولة ومؤسساتها. فالسكان الذين يعملون ويقدمون للدولة ما تشاء، كانوا يظلمون مرتين، الأولى من قبل أعيانهم وكبار تجارهم، والثانية من قبل الجهاز الإداري الذي يمثل إرادة الحكم [46].

وكان لمدير المالية حق الاعتراض على قرارات المجالس، فقد اعترض مدير المالية حنا البحري على قرار مجلس حلب القاضي بشراء مادة الصابون لسنة كاملة لحساب الجيش بحجة أن سعر الصابون سينخفض عندما يحل موسم استخراج الزيت وصنع الصابون من جهة، وبسبب تعرض الصابون للجفاف طيلة عام كامل من جهة ثانية، مما يلحق بالخزينة أضرارًا كبيرة: "فكيف يصوغ الحكم وطبخ الصابون ومن كل بد أن أسعار الصابون تتنازل عن هذه الأسعار فإذا اشترى المقدار بتمامه الآن يحصل مغدورية على جانب الميري بالأسعار وفي نشوفة الصابون أيضًا"[47].

أي أن هذه المجالس كانت إحدى أدوات الحكم المركزي الإدارية، التي تختلف في شكلها عن أدوات الحكم العثماني السابق، وليست شكلاً من أشكال التمثيل الشعبي الذي جاء به محمد علي باشا، فالظلم الاجتماعي الذي كان يطال السكان من كل الطوائف الدينية، لم تخف حدته أو تضيق دائرته بفعل ذلك التمثيل الذي ظهر في تلك المجالس، كما أن التمثيل لم يبدل من طبيعة الحكم المركزية لعدة أسباب أهمها:

- وقوف هذه المجالس بشكل آلي إلى جانب الدولة، في القرارات المتخذة بصدد الدعاوى المقدمة إليها.
- وجود ممثلين عن الطوائف الدينية لا يعني تمثيل الطوائف نفسها، لكون أعيان وكبار هذه الطوائف المتواجدين في المجالس مصالحهم مرتبطة بنظام الحكم.

وقد كان أبناء السكروج الروم الأرثوذكس ذوي نفوذ كبير عند الجزار ووظيفتهم إدارة الخزينة والحسابات[48] ومن الذين لعبوا دورًا هامًا في إدارة الجهاز المالي، وكان على رأس كتاب الخزينة المعلم جرجس مسدية وإبراهيم الصابونجي وعلى رأس كتاب التحريرات العربية المعلم حنا الغورا وهو من المصابين بوحشية الجزار فكان مقطوع الأنف وبمعيته أولاده ميخائيل وإبراهيم وجميعهم من الماهرين بالخط والإنشاء"[49] وكانت إدارة الخزينة في دمشق تشغل من قبل "بيت فارحي اليهود حينا، وآل الكسروج الأرثوذكس، ويوحنا البحري الكاثوليكي، الرجل القوي في زمن الحكم المصري في سوريا وكذلك الأمر بالنسبة لميخائيل مشاقة وميخائيل العورا في عكا [50]، كما أصبح لبطرس إبراهيم كرامي (1774 -1851م) الحمصي الأصل منزلة كبيرة في بلاد الأمير بشير الشهابي أمير جبل لبنان[51]،.

وهذا ما يشير إلى العلاقة التي كانت تربط هؤلاء بالحكم العثماني ثم بحكم محمد علي باشا في حين ظل المواطن العادي فلاحًا أم حرفيًا خارج دائرة اهتمام الحكم، أيًا كان انتماؤه الديني. ولقد أفصح الفلاحون لمندوبي

الحكومة المكلفين بجباية الضرائب عن كل ما كانوا يدفعونه أيام الحكم العثماني من ضرائب ومصادرات وهدايا[52]، "وأوهم الفلاحين أن قصد الحكومة من ذلك إبطال ما كان من تلك الأشياء ظلمًا فترفعه عنهم" لاعتقادهم بحسن نوايا الإدارة الجديدة فعلاً ورغبتها في تخليصهم من هذه الضرائب وندم الفلاحون غاية الندم على تقاريرهم إذ ما كان قد أخذه الملتزم مرة في العمر مثلاً ترتب عليهم مالاً سنويًا.

ولابد لهذه المجالس أن تخضع لمصالح الحكم كما كان يتصورها كبار موظفيه. وتظهر علاقتها بالسكان من خلال الشكاوى المقدمة إليها، ومن خلال طريقة معالجتها، بغض النظر عن سلبية النتيجة أو إيجابيتها. إذ أن خروج هذه المجالس بقرارات تؤكد مصلحة الدولة وترجح مصلحة الخزينة على مصالح السكان يعد أمرًا طبيعيًا يستجيب للخط السياسي - الاجتماعي الذي يمثله كبار التجار والأعيان في الحياة الاجتماعية للبلاد، طالما كانت هذه المجالس تقتصر على كبار التجار والأعيان. بيد أن تقديم الشكوى بحد ذاته يحمل عدة دلالات هامة:

1. قيام حكومة محمد علي بوضع يدها على كل ما كانت تراه مناسبًا لخدمة مصالحها، وكل ما كانت تحتاج إليه مما يمتلكه السكان من ملكية خاصة، أو عامة تعود للمجتمع، "السيد محمد الحلبي قدم معروضًا يتضمن أن له دارين بمحلة جب أسد الله بحلب مأخوذين إلى ركوبجية الاي 22جي"، وهناك شكوى تشير إلى أن الحكومة وضعت يدها على دار أحد المواطنين لاستخدامها لمجلس حلب. كما ذكر نوفل نوفل في مخطوطته ما يلي: [53]"أخذوا جملة جوامع ومدارس نزلوا بهم عساكر مثل الجامع الذي في الخياطين والمدرسة التي بلصق بيت عبدالله باشا والمدرسة التي قاطع حبس باب البريد والجامع الذي بالدرويشة وجامع المعلق" وفي حلب والمدن الأخرى كما في دمشق كانت تضع يدها على المنشآت الدينية والمدارس لتستخدمها كمخازن للتموين ومراكز للإقامة وكثيرًا ما تتعطل المساجد والمدارس لتجعل أنابر لوضع الذخائر والمهمات[54].

2. إمكان تقديم الشكوى من قبل السكان يشير إلى حالة متقدمة من الناحية الفكرية للمواطنين، تعبر عن إدراكهم للظلم، وقدرتهم على الاحتجاج عليه بأشكال معينة.

3. مناقشة الشكوى بحد ذاتها، تشير إلى وصول صوت الشاكي إلى بعض مؤسسات الدولة وإلى إمكان النظر فيها. فهنالك الكثير من الشكاوى المقدمة إلى المجالس المحلية تشير إلى شعورهم بالظلم، كشكوى أصحاب الحرف في أدلب التي تضمنت عدم قدرتهم على دفع ضريبة على أعمالهم الحرفية، وضريبة أخرى هي ضربة الشونة التي كانت تفرض على الغلات الزراعية، لعدم وجود أراضي زراعية لديهم يقومون بزراعتها. كما اشتكى الحرفيون في حلب من ارتفاع سعر الصوف الذي كانت تحتكره الدولة وتبيعه لهم، وطالبوا بتخفيض سعره بشكل يسمح لهم بالمحافظة على استمرارهم في عملهم، فرفضت الإدارة قبول هذه الشكوى لأن قبولها يضر بمصلحة الخزينة. وعندما قلل الحرفيون من شرائهم للصوف من الدولة، أصدر مجلس مدينة حلب قرارًا ألزمهم فيه شراء كل الصوف الموجود في مستودعات الحكومة[55].

خاتمة البحث:

يمكن القول إن النظام الإداري لبلاد الشام في عهد محمد علي باشا خلال الفترة (1832 -1840م) اتسم بالطابع المركزي، من خلال ربط بلاد الشام بمصر، من أجل استمرار حكم محمد علي باشا، وجعلها بعدًا استراتيجيًا لمصر، وأهم النتائج التي توصل إليها البحث هي:

1. سياسة تعيين القيادات الإدارية قامت على اختيار الأقارب والمقربين.

2. قسمت بلاد الشام في العهد العثماني إلى ثلاث ولايات، وفي عام 1660م قسمت إلى أربع ولايات، وفي بداية عهد محمد علي باشا قسمت إلى ثلاث مديريات، وفي عام 1838م أضيفت المديرية الرابعة.

3. كان إبراهيم باشا الحاكم الفعلي لبلاد الشام ونائب محمد علي باشا، وكانت سلطات الحاكم العام أقل منه بكثير.

4. لم تنشأ في بلاد الشام دواوين مثل الدواوين التي نشأت في مصر.

5. إقامة إبراهيم باشا في مدينة أنطاكية الحدودية لمراقبة تحركات الجيش العثماني جعلته بعيدًا عن المدن الرئيسية مما أدّى إلى حدوث كثير من المشاكل.

6. حاول محمد علي باشا كسب دعم الدول الأوروبية لحكمه في بلاد الشام وسمح بزيادة امتيازاتها، وفتح قنصلياتها، ونشاط البعثات التبشيرية، وخاصة في مدينة القدس.

7. تم إصلاح القضاء كما حدث في مصر على النمط الفرنسي إلا أنه اتسم بالتداخل في مهام الجهات القضائية من جهة، ومن جهة أخرى استمرت المحاكم الشرعية في مهامها.

8. تشكيل مجالس المشورة يُعدّ تطويرًا للإدارة المحلية إلا أنه لم يكن نوعيًا؛ لأن أعضاء هذه المجالس كانوا من كبار الأعيان والتجار، ومن الذين ترتبط مصالحهم بنظام الحكم وأهمها الجباية التي تكون على حساب الطبقات الفقيرة.

الهوامش:

(1) ابن إياس، أبو البركات محمد، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ط2، ج5، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة، 1960 -1963م، ص157؛ رافق، **العرب والعثمانيون**، مرجع سابق، ص95.

(2) رافق، عبدالكريم، **العرب والعثمانيون**، مطابع ألف باء - الأدبية، دمشق، 1974م، ص95.

(3) Lammens, Lep. Henri, La Syria, Prec Is histriques, Beyrout, Imp. Catholiqne, 1921, t, 2, p. 60.

(4) حتي، فيليب، **لبنان في التاريخ من أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر**، ترجمة: أنيس فريحة، ج1، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1959م، ص ص440 -441.

(5) عوض، عبدالعزيز، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية، القاهرة**، 1969م، ص ص62 -63.

(6) رافق، **العرب والعثمانيون**، مرجع سابق، ص96.

(7) - بيهم، محمد جميل، **الحلقة المفقودة**، مطبعة الباب الحلبي، مصر، 1950م، ص50.

(8) - الدمشقي، ميخائيل، **تاريخ حوادث الشام**، تحقيق: هان سبانو، دمشق، دار التيبة، 1981م، ص81.

(9) - أبو عزالدين، سليمان، **إبراهيم باشا في سورية**، المطبعة العلمية، بيروت، 1939م، ص ص132 -133.

(10) - مجهول، مؤلف، **حروب إبراهيم باشا المصري في سورية والأناضول**، المطبعة السورية، مصر الجديدة، تحقيق: الخوري بولس الرائي، 1937م، ص14.

(11) - Perrier, la strie sous gouverhement de Mehemet- Ali, paris, 1840, p.p. 52-53.

(12) - رستم، أسد، **الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي** باشا، ج2، بيروت، 1930 -1934م، ص50.

(13) - مجهول، **حروب إبراهيم باشا**، مرجع سابق، ص23.

(14) - رستم، **الأصول العربية**، مرجع سابق، ص ص119 -120.

(15) - شكري، محمد فؤاد وآخرون، **بناء دولة محمد علي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948م، ص246.

(16) - علي، محمد كرد، **خطط الشام**، ج10، مطبعة الترقي، دمشق، 1965م، ص75.

(17) - **المرجع نفسه**.

(18) - رستم، أسد، **بشير بن العزيز والسلطان**، ج1، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1956 -1957م، ص103.

(19) - غرايبة، عبدالكريم، **سورية في القرن السابع عشر**، جامعة الدول العربية، دار الجيل للطباعة، القاهرة، 1961 -1962م، ص ص71 -72.

(20) - شكري، **بناء دولة محمد علي**، مرجع سابق، ص ص360 -361.

(21) - رستم، **الأصول العربية**، مرجع سابق، ص ص150 -151.

(22) - أبو عزالدين، **إبراهيم باشا في سورية**، مرجع سابق، ص134.

(23) - رستم، **الأصول العربية**، مرجع سابق، ص55.

(24) - أبو عز الدين، **إبراهيم باشا في سورية**، مرجع سابق، ص125.

(25) - رستم، **الأصول العربية**، مرجع سابق، ص161.

(26) - أبو عز الدين، **إبراهيم باشا في سورية**، مرجع سابق، ص125.

(27) - **المرجع نفسه**، ص141.

(28) - رستم، **الأصول العربية**، مرجع سابق، ص208.

(29) - رستم، **الأصول العربية**، مرجع سابق، ص146.

(30) - **المرجع نفسه**، ج4، ص ص41 -43.

(31) - Perrir, op. cit, p. 78.

(32) - العطار، نادر، **تاريخ سورية في العصور الحديثة**، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1962م، ص168.

(33) - **المرجع نفسه**.

(34) errir, op. cit, p. 88.

(35) BID, p.65.

(36) BID, p.66.

(37) - **سجلات المحاكم الشرعية**، مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، دفتر رقم 325، 5، 9، 98، 115، 199.

(38) - غنام، سليمان، **قراءات جديدة لسياسة محمد علي التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسورية 1811 -1840**، مطبعة دار تهامة، ج5، ط1، 1998م، ص ص13 -14.

(39) - قرطوط، ذوقان، **تطور الفكرة القومية في مصر**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972م، ص27.

(40) - الحلبي، إسماعيل، **بلدية القدس العربية**، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، بيت صفاف، القدس الشريف، 1993م، ص ص7 -8.

(41) - الكزاندر شولش، **تحولات جذرية في فلسطين**، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، 1983م، ص ص60 -61.

(42) - خير، فاطمة، **استيطان القدس قبل قيام إسرائيل**، صامد الاقتصادي، مؤسسة صامد، دار الكرمل للطباعة والنشر، عمان، 1998م، ص57.

(43) - مجهول، **حروب إبراهيم باشا**، مرجع سابق، ص27.

(44) - رستم، **المحفوظات الملكية**، ج3، مصدر سابق، ص ص417 -418.

(45) - علي، محمد كرد، **غوطة دمشق**، مطبعة الترقي، دمشق، 1952م، ص143.

(46) - خير، صفوح، **غوطة دمشق**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1966م، ص328.

(47) - رستم، **الأصول العربية**، مرجع سابق، ص202.

(48) - مشاقة، ميخائيل، **منتخبات من الجواب على اقتراح** الأحباء، تحقيق: أسد رستم وصبحي أبو شقرا، بيروت، مطبوعات مديرية الآثار اللبنانية، 1955م، ص14.

(49) - مشاقة، **منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباء**، مرجع سابق، ص ص23 -29.

(50) - **المرجع نفسه**، ص70.

(51) - الديان، طنوس، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ج1، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1970م، ص393.

(52) - غرايبة، **سوريا في القرن التاسع عشر**، مرجع سابق، ص47.

(53) - أبو عزالدين، **إبراهيم باشا في سوريا**، مرجع سابق، ص ص158 - 159.

(54) - رستم، **الأصول العربية**، مرجع سابق، ج2، ص 186.

(55) - رستم، الأصول العربية، ج، مرجع سابق، ص ص262 -263.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن إياس، أبو البركات محمد، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ط2، ج5، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة، 1960 - 1963م.
2. أبو عزالدين، سليمان، **إبراهيم باشا في سورية**، المطبعة العلمية، بيروت، 1939م.
3. بيهم، محمد جميل، **الحلقة المفقودة**، مطبعة الباب الحلبي، مصر، 1950م.
4. حتي، فيليب، **لبنان في التاريخ من أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر**، ترجمة: أنيس فريحة، ج1، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1959م.
5. الحلبي، إسماعيل، **بلدية القدس العربية**، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، بيت صفاف، القدس الشريف، 1993م.
6. خير، صفوح، **غوطة دمشق**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1966م.
7. خير، فاطمة، **استيطان القدس قبل قيام إسرائيل**، صامد الاقتصادي، مؤسسة صامد، دار الكرمل للطباعة والنشر، عمان، 1998م.
8. الدمشقي، ميخائيل، **تاريخ حوادث الشام**، تحقيق: هان سبانو، دمشق، دار التيبة، 1981م.
9. الديان، طنوس، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ج1، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1970م.
10. رافق، عبدالكريم، **العرب والعثمانيون**، مطابع ألف باء - الأدبية، دمشق، 1974م.
11. رستم، أسد، **الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي** باشا، ج2، بيروت، 1930 -1934م.
12. **بشير بين العزيز والسلطان**، ج1، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1956 -1957م.
13. **المحفوظات الملكية**، بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير، ج4، بيروت، 1940 - 1993م.

14. **سجلات المحاكم الشرعية**، مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، دفتر رقم 325، 5، 9، 98، 115، 199.
15. شكري، محمد فؤاد وآخرون، **بناء دولة محمد علي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948م.
16. العطار، نادر، **تاريخ سورية في العصور الحديثة**، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1962م.
17. علي، محمد كرد، **خطط الشام**، ج10، مطبعة الترقي، دمشق، 1965م.
18. **غوطة دمشق**، مطبعة الترقي، دمشق، 1952م.
19. عوض، عبدالعزيز، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية**، القاهرة، 1969م.
20. غرايبة، عبدالكريم، **سورية في القرن السابع عشر**، جامعة الدول العربية، دار الجيل للطباعة، القاهرة، 1961 - 1962م.
21. غنام، سليمان، **قراءات جديدة لسياسة محمد علي التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسورية 1811 -1840**، مطبعة دار تهامة، ج5، ط1، 1998م.
22. قرطوط، ذوقان، **تطور الفكرة القومية في مصر**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972م.
23. الكزاندر شولش، **تحولات جذرية في فلسطين**، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، 1983م.
24. مجهول، مؤلف، **حروب إبراهيم باشا المصري في سورية والأناضول**، المطبعة السورية، مصر الجديدة، تحقيق: الخوري بولس الرائي، 1937م.
25. مشاقة، ميخائيل، **منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباء**، تحقيق: أسد رستم وصبحي أبو شقرا، بيروت، مطبوعات مديرية الآثار اللبنانية، 1955م.
26. Perrier, la strie sous gouverhement de Mehemet-Ali, paris, 1840.
27. Lammens, Lep. Henri, La Syria, Prec Is histriques, Beyrout, Imp. Catholiqne, 1921, t, 2.